

التحديات المالية والتقنية لتطبيق المذهب المالكي في المصرفية الإسلامية

The financial and technical challenges for the application of the Maliki school in Islamic banking

د. أحمد الطاهري الجوطي*

مدير العمليات في مجموعة المعالي للاستشارات في المالية الإسلامية - دبي (الإمارات)
a.tahiri@almaaligroup.com

تاريخ الاستلام: 2019/01/02م تاريخ النشر: 2019/07/15م

ملخص:

ساهم المذهب المالكي في حل كثير من النوازل والمعضلات في المالية الإسلامية، غير أن التحديات لازلت قائمة وتستدعي فهما دقيقا للأمور التقنية، فالطابع المؤسسي للمعاملات المالية الإسلامية بالإضافة إلى طبيعة البيئة القانونية والاقتصادية التي تنشط فيها هذه المؤسسات يضعان تحديات جسيمة أمام الفقهاء لضمان التنزيل الصحيح لمقاصد الشريعة وإصدار الأحكام الشرعية الصائبة. وفي هذا البحث الموسوم ب: التحديات المالية والتقنية لتطبيق المذهب المالكي في المصرفية الإسلامية، نقوم بتلخيص الأهداف الاقتصادية للأنظمة المالية المعاصرة، مع تبيان طبيعة التداخلات بين مكونات هذه الأنظمة، ثم نقوم بسرد عدد من التحديات التقنية التي قد تواجه تطبيق المذهب المالكي خاصة في المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المصرفية الإسلامية، الأنظمة المالية المعاصرة، المذهب المالكي، التحديات المالية.

* المؤلف المرسل



.Abstract:

The Maliki school helped to resolve many Nawazil (controversial issues) and dilemmas in Islamic finance. However, challenges still remained and required an accurate understanding for technical issues. The institutionalization of Islamic financial transactions along with the nature of legal and economic environment in which these institutions are active, they pose serious challenges to al-Fuqaha (scholars) to ensure the correct Tanzil of the Maqasid (the principle aims of Shari'ah) and to deliver the right legal provisions. In this entitled research "**The financial and technical challenges for the application of the Maliki school in Islamic banking**", we summarize the economic objectives of contemporary financial systems, with an indication of the nature of interactions between components of these systems, we then list a number of technical challenges that may face the Maliki school especially in the Islamic finance.

Keywords: Islamic banking, contemporary financial systems, Maliki school, financial challenges.



مقدمة:

أدى ظهور المالية الإسلامية كصناعة إلى مأسسة المعاملات المالية؛ فعوض أن تنحصر هذه المعاملات بين الأفراد أصبحت المؤسسات الطرف الرئيس فيها. وأصبح الفقه نتيجة لذلك يخاطب مؤسسات وأنظمة، ويتدارس معاملات وعقود مركبة، لها مقاصد وأهداف، ومصالح متداخلة لم يعهدها من قبل. هذا الطابع المؤسساتي شمل أيضا وظيفة الفتوى¹ حتى يتيسر لها مواكبة واقع الممارسة الذي أصبحت خيوطه متشابكة بين ما هو محلي وبين ما هو إقليمي ودولي وبين ما هو حكومي وما هو خصوصي وما إلى ذلك من تقاطعات وتصنيفات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أغلب المؤسسات المالية الإسلامية تشتغل في بيئات تغطي عليها المؤسسات المالية التقليدية² مما يضع أمامها إكراهات وتحديات وجب التعامل معها حتى تثبت كفاءتها وجدارتها. وفي خضم هذا كله، نجد الفقيه أمام نظام له مقاصده وأساليبه وصيغته التي قد تتوافق تارة مع مقاصد الشريعة وأحكامها وقد تتعارض معها تارة أخرى. لذا فهو بين أمرين:

- إما الوقوف ضد كل ما يخالف أحكام الفقه ومقاصده، مع غياب آليات بديلة لتلبية حاجيات المتعاملين، فتكون النتيجة انعزال المؤسسات المالية الإسلامية وتقلص حجم تعاملاتها، ويُنظر إليها نظرة العاجز عن التطور ومواكبة العصر.

- وإما العمل بالرخص والاستثناءات التي قد تصير قواعد تبني عليها استثناءات أخرى فتتحول الصناعة المالية الإسلامية من نموذج مستقل له أهدافه ومعامله من الناحية النظرية -على الأقل- إلى محاكاة النموذج التقليدي من حيث المقاصد والأساليب.

¹ في أغلب البلدان الإسلامية تم إنشاء مؤسسات تعنى بالفتوى؛ كالمجلس العلمي الأعلى في المغرب والمجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر. كما تم إنشاء عدد من المؤسسات الدولية التي تصدر آراء وفتاوى شرعية كمجمع الفقه الإسلامي. وفي مجال المالية الإسلامية، اتجهت عدد من الدول إلى تشكيل هيئات متخصصة مركزية لإبداء آراء أو معايير شرعية لصالح جميع المؤسسات المالية. قرارات هذه اللجان المركزية قد تكون ملزمة وقد تكون غير ملزمة.

² عدا السودان وإيران الذين يعتمدان نظاما مصرفيا إسلاميا بالكامل، فإن كل الدول الأخرى تشتغل إما بنظام مصرفي مزدوج وإما بنظام مصرفي تقليدي. وفي عدد من الدول لا توجد تشريعات خاصة بالبنوك الإسلامية رغم وجودها، مما يجعلها خاضعة لنفس تشريعات البنوك التقليدية دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه البنوك.

وبين المنزلتين، نجد إشكالية محاكاة³ النموذج المالي التقليدي بشقيها المحمود والمذموم. أما المحاكاة المحمودة فهي أن تقوم المؤسسات المنوط إليها وظيفة الفتوى بإقرار منتجات ونماذج أعمال تقليدية مادامت توافق الشريعة من حيث الأحكام والمقاصد. والخطأ هنا هو أن يتم رفض اعتماد هذه المنتجات بحجة أن أصلها يعود إلى المؤسسات التقليدية. وأما المحاكاة المذمومة فهي أن تقوم المؤسسات المنوط إليها وظيفة الفتوى بإقرار منتجات تقليدية رغم أنها لا توافق الشريعة من حيث المقاصد ولكن العلة في إجازتها تكمن في الضرورة/ الحاجة العامة أو المصلحة مع اعتماد بعض الأقوال التي قد تكون مرجوحة.

لذا، فالطابع المؤسساتي للمعاملات المالية الإسلامية بالإضافة إلى طبيعة البيئة القانونية والاقتصادية التي تنشط فيها هذه المؤسسات يضعان تحديات جسيمة أمام الفقهاء لضمان التنزيل الصحيح لمقاصد الشريعة وإصدار الأحكام الشرعية الصائبة. ولذلك صار الإمام بجميع هذه التحديات التقنية والتسويقية والمالية من طرف الفقهاء أمراً ضرورياً.

وقد ساهم المذهب المالكي من جهته في حل كثير من النوازل والمعضلات في المالية الإسلامية بالاعتماد على نظراته المقاصدية وأصوله الواسعة⁴؛ كالوعد الملزم وخلط أموال المضاربة وبيع ما لم يقبض ما لم يكن طعاماً وإلزامية العقود في الشركات والتغريم بالمال... غير أن التحديات لا زالت قائمة، وتستدعي فهماً دقيقاً لبعض الأمور التقنية.

في هذا البحث، نقوم بتلخيص الأهداف الاقتصادية للأنظمة المالية المعاصرة، مع تبيان طبيعة التداخلات بين مكونات هذه الأنظمة، ثم نقوم بسرد عدد من التحديات التقنية التي قد تواجه تطبيق المذهب المالكي خاصة في المالية الإسلامية.

³ انظر د. سامي بن إبراهيم السويلم، "محاكاة المصرفية التقليدية"، أبحاث ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي، بنك الأهلي، الندوة الأولى المنعقدة يومي الأحد والاثنين بتاريخ 16 و17 نونبر 2008، جدة. والمقصود هنا بالمحاكاة هو تقليد المنتجات المصرفية الإسلامية للمنتجات التقليدية من حيث المضمون، وتصير الضوابط قيود شكلية لا حقيقة تحتها ودون أية قيمة مضافة.

⁴ الدكتور محمد أممين، دور الفقه المالكي في نجاح العمل المصرفي، ص. 7



1. الأنظمة المالية المعاصرة: مكوناتها وأهدافها وتطوراتها:

تتكون الأنظمة المالية المعاصرة من ثلاثة مكونات أساسية:

أولها المؤسسات البنكية التي تعمل على تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد بجميع مكوناته أفرادا ومقاولات ومؤسسات حكومية. وقد تطورت أوجه النشاط البنكي حيث ظهرت بنوك رقمية ليس لها فروع أو وكالات، وكذلك عملات إلكترونية مشفرة تعتمد تكنولوجيا البلوك شين (Blockchain) مما يمنح للزبناء إمكانية الاستغناء عن النظام المصرفي في تعاملاتهم اليومية. هذا التوجه يؤكد فكرة بيل غيتس في منتصف التسعينات من القرن الماضي، الذي صرح بأن النشاط البنكي مهم ولكن الأبنك ليست ضرورية. بالإضافة إلى ذلك، نجد مؤسسات متخصصة كشركات التمويل التي تقتصر خدماتها على تقديم تمويلات دون الحق في تلقي الودائع، وشركات الأداء التي لها الحق في تلقي الودائع وتوفير وسائل الأداء دون منح قروض أو تمويلات. ثانيها مؤسسات التأمين التي تعمل على تأمين زبائنها من مخاطر متعددة وتعبئة الادخار واستثماره في أدوات مالية معينة.

ثالثها أسواق المال التي تلغي الوساطة بين المستثمرين والمتمولين؛ حيث يصدر طالبو التمويل أدوات استثمارية لتعبئة الادخار. وتلعب أسواق المال دورا مهما بالنسبة للمؤسسات البنكية ومؤسسات التأمين التي تستخدم هذه الأسواق كوسيلة لإدارة السيولة.

1.1. خصائص الأنظمة المالية المعاصرة:

عرفت الأنظمة المالية على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في التشريعات والتكنولوجيا المستعملة، مما ساهم في إثرائها من حيث الأدوات والمكونات. أما من حيث التشريعات فقد أصبحت أكثر صرامة ودقة؛ وكان ذلك نتيجة حتمية للآزمات المالية العالمية المتعاقبة التي مرت بها الأقطاب الاقتصادية العالمية. تهدف هذه التشريعات بالأساس إلى ضمان الاستقرار المالي لهذه المؤسسات وللاقتصاد ككل. وقد استهدفت هذه التشريعات عددا من المعايير ذات البعد التقني التي تمكن البنوك المركزية والسلطات الإشرافية من تأطير أمثل للبنوك والمؤسسات المالية، وتوجيهها إلى الأنشطة الأقل مخاطرة، والذي يكون لها نفع أكبر على الاقتصاد. هذه التشريعات وإن قامت بالحد من المخاطر المالية للمؤسسات فإنها قلصت حجم معاملات الأبنك، ومن ثمة مداخيلها وأرباحها.

وأما من حيث التكنولوجيا المستعملة، فقد اتجهت المؤسسات المالية إلى تقديم خدمات رقمية عن بعد لزيائها، مما أدى إلى تغيير جذري في قنوات التوزيع⁵ وساهم في تخفيض تكاليف التعاملات. وقد شرعت عدد من المؤسسات المالية في الاستثمار في تقنيات حديثة⁶ لضمان معالجة أكبر عدد من العمليات بتكلفة أقل وبجودة أعلى.

هذه التوجهات كان لها أثر مهم على النظام المالي؛ حيث أدت إلى ظهور إكراهات جديدة، وخلق فرص استثمار، وابتكارات متعددة تهم المؤسسات المالية الإسلامية كما تهم المؤسسات الأخرى.

2.1 أهداف الأنظمة المالية التقليدية المعاصرة:

الهدف الأساسي للأنظمة المالية المعاصرة هو ضمان تمويل الاقتصاد بمختلف مكوناته واحتياجاته. ولتحقيق هذا الهدف يتوجب ضمان استقرار المؤسسات المالية بما يُطمئن عامة الناس للتعامل معها. هذا الاستقرار يأخذ صور عدة بحسب طبيعة نشاط هذه المؤسسات.

بالنسبة للبنوك، يتلخص الاستقرار المالي في استقرار الودائع حيث إنَّها تستعمل في تمويل مشاريع الزبناء، ولذلك فسحبها في أي وقت قد يعرضها لأزمات السيولة. ولكي تضمن هذه البنوك استقرارها المالي، تقوم بما يلي:

- ضمان الحسابات الجارية: تستعمل البنوك الأموال المودعة في التمويلات، وتقوم باستثمارها فتتحمل الخسائر وتستحق بذلك الأرباح وتضمن للمودعين أموالهم. ولتعزيز ثقة المتعاملين بالبنوك، تحدث البنوك المركزية صناديق لضمان الحسابات الجارية⁷ في حالة وجود صعوبات مالية تعيق سير المؤسسات المالية. ولذلك، فـضمان الأموال المودعة يشكل في حد ذاته مطلباً أساسياً لاستقرار الودائع على مستوى البنوك، ومن ثمة استقرارها المالي للقيام بدورها على أكمل وجه.

⁵ انتشرت عدد من البنوك الرقمية التي لا تملك فروعاً مثل Hello Bank. وقد قامت عدد من البنوك الأخرى بإطلاق مبادرات شبيهة، مما أدى إلى تقليص عدد الفروع والوكالات لاستقبال الزبناء.

⁶ التكنولوجيا الحديثة تخص البلوك شين والعقود الذكية.

⁷ صناديق ضمان الودائع لا تغطي مبلغ الودائع فإما أن تغطي مبلغاً محدداً أو نسبة محددة من مبلغ الوديعة. ويختلف سقف التغطية من دولة إلى دولة.



- ضمان الحسابات لأجل: لضمان استقرار الودائع، تقوم البنوك بإنشاء حسابات لأجل لا يحق للزبون سحبها قبل الآجال المنصوص عليها، وذلك مقابل عائد. هذا العائد في البنوك التقليدية يكون مضموناً بالإضافة إلى الوديعة نفسها. وفي بعض الأنظمة، تدخل الحسابات لأجل في إطار صندوق ضمان الودائع وذلك لتشجيع عامة الناس على اكتتابها.
- إيجاد سوق نقدي للبنوك بهدف إيجاد سيولة كافية: في حالة ما إذا تعرض بنك إلى موجة سحب مكثفة مما يؤدي إلى الإخلال بتوازناته المالية على المدى القصير، فيمكنه الاستدانة أو طلب التمويل من السوق النقدي على المدى القصير أو المتوسط. وبذلك، يصير البنك أكثر استقراراً لإمكانية حصوله على السيولة في أي وقت.
- التحقق من ملاءة الزبناء الذين استفادوا من تمويلات: لضمان استقرار الودائع واستعمالها الاستعمال الأمثل، فإن البنك يقوم بفرز الزبناء بحسب ملاءتهم المالية وقدرتهم على التمويل بالإضافة إلى إمكانية نجاح مشاريعهم.
- الاستثمار في الأوراق المالية الأكثر استقراراً: بالإضافة إلى كل ما سبق، تقوم البنوك باستثمار أموالها في الأوراق المالية التي تضمن أقل نسبة من المخاطر وعائداً مقبولاً⁸. ولتعزيز ثقة المستثمرين في الأدوات المالية بما فيها البنوك، فقد أنشئت وكالات تصنيف عالمية⁹ تعنى بدراسة ملاءة هذه الأدوات المالية من حيث ملاءة المصدر وقوة ضماناته وما إلى ذلك من أمور تقنية أخرى.
- إمكانية تطبيق تكلفة تمويل متغيرة بحسب معطيات السوق: لضمان الاستقرار المالي للمؤسسات البنكية، فإن البنوك تعرض تمويلات بتكلفة متغيرة حتى إذا ارتفعت تكلفة إعادة التمويل في السوق النقدي أو عائد الحسابات لأجل، تقوم البنوك مباشرة بالرفع من تكلفة تمويلاتها. ومقابل ذلك، يستفيد الزبناء أصحاب التمويلات ذات التكلفة المتغيرة من أي انخفاض.

⁸ غالباً ما تصدر البنوك المركزية منشور خاصة بإدارة السيولة وتحدد لائحة الأدوات المالية الأكثر سيولة وذات ملاءة عالية.

⁹ على غرار S&P / Fitch & IBCA / Moody's

3.1 أهداف الأنظمة المالية الإسلامية المعاصرة:

كما تشترك المؤسسات المالية الإسلامية مع نظيراتها التقليدية في نموذج الأعمال¹⁰ فإنها تشترك معها كذلك في الأهداف والمقاصد، وإن اختلفت الأساليب والصيغ المستعملة. ففي المؤسسات المالية الإسلامية، لا يتم تبني الصيغ والأساليب إلا إذا حققت نفس الأهداف ونفس المقاصد. وإن محاكاة المنتجات الإسلامية للمنتجات التقليدية ما هو إلا نتيجة حتمية لمحاكاة نموذج الأعمال ومقاصد وأهداف النظام التقليدي.

فبالنسبة للبنوك الإسلامية، نجد نفس الأهداف رغم اختلاف الأساليب والتي نلخصها كما يلي:

- ضمان الحسابات الجارية: على غرار البنوك التقليدية، تستثمر البنوك الإسلامية الودائع الجارية على أساس قاعدتي "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان"؛ فتضمن الودائع بتحمل أي خسارة ناتجة عن استثمارها، وتستحق بذلك الأرباح. ونظرا لأن الحساب الجاري في التكليف الفقهي هو قرض حسن، فهناك عدد من القواعد يجب تطبيقها درءا للوقوع في الربا.
- ضمان الحسابات لأجل: لكي تضمن استقرار ودائعها، تعرض البنوك الإسلامية حسابات لأجل مقابل عائد، غير أن المبالغ المودعة ليست مضمونة، وكذلك العائد الذي يخضع لمبدأ اقتسام الأرباح والخسائر. لذا، نجد عددا من المؤسسات تستعمل بعض الأساليب المستحدثة لموازنة الأرباح وللحد من مخاطر الاستثمار.
- إيجاد سوق نقدي للبنوك بهدف إيجاد سيولة كافية: الأصل هو أن يكون للقطاع البنكي الإسلامي سوق نقدي خاص به يعمل بأساليب متوافقة للشرعية لضمان تمويلات على المدى القصير وتوفير السيولة الكافية. غير أنه في البلدان التي لا تتوفر على عدد كاف من البنوك، ومع غياب تشريعات ملائمة، فإن إحداث سوق نقدي إسلامي أمر غير وارد. وهذا الأمر يؤثر على البنوك الإسلامية من حيث الفعالية الاقتصادية.

¹⁰ يتجلى هذا النموذج في جمع وتعبئة الودائع واستثمارها في أدوات مالية بالإضافة إلى منح قروض وتمويلات.



● التحقق من ملاءة الزبناء الذين استفادوا من تمويلات: مع وجود صيغ مختلفة ومتنوعة للتمويلات الإسلامية، منها ما يبنّي على المشاركات، ومنها ما يبنّي على المداينات، فإن أغلب البنوك تتجه إلى صيغ المداينات؛ لأنها تتوافق مع نموذج الأعمال ولأنها أقل مخاطرة من صيغ المشاركات¹¹.

● الاستثمار في الأوراق المالية الأكثر استقراراً: تتجه البنوك الإسلامية إلى الاستثمار في الأوراق المالية الأكثر سيولة والتي تضمن عائداً مستقراً. هذا التوجه يؤثر على اختيارات المصدرين لهذه الأوراق من حيث الصيغ والنماذج. لذا، تجد أكثر من 70 في المائة من إصدارات الصكوك تعتمد على صيغ الإجارة -إجارة العين لبائعها الأصلي- والمراجعة والوكالة التي تضمن عوائد مستقرة ودرجة سيولة مرتفعة¹².

● إمكانية تطبيق تكلفة تمويل متغيرة بحسب معطيات السوق: تفضل المؤسسات صيغة الإجارة عن الصيغ الأخرى لإمكانية تطبيق مبدأ الأجرة المتغيرة. وقد برزت اجتهدات معاصرة ودراسات فقهية تتدارس إمكانية تطبيق هامش الربح المتغير في إطار المراجعة¹³ رغم أن هذا التوجه يخالف المعايير الشرعية.

¹¹ انظر د. أحمد الطاهري الجوطي، دور البنوك الإسلامية في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة عبد المالك السعدي بطنجة، نوقشت سنة 2014.

¹² انظر (IIFM) 2017 sukuk report

http://www.iifm.net/system/files/private/en/IIFM%20Sukuk%20Report%20%286th%20Edition%29_2.pdf

¹³ انظر د. حامد حسن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستحقة في المصارف الإسلامية: دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

2 البنوك الإسلامية بين الأهداف الاقتصادية وأحكام المذهب المالكي:

1.2 التحديات المالية والتقنية لضمان استقرار الودائع في البنوك الإسلامية:

تعمل البنوك على تعبئة الودائع القصيرة الأجل؛ حيث إن أقصى مدة للإيداع لا تتعدى في الغالب خمس سنوات، وتستعمل على شكل تمويلات قد تتعدى مدتها العشرين سنة. تسمى هذه العملية بـ"عملية التحويل". في إطار هذه العملية، يتجلى استقرار الودائع في استقرار المبالغ المودعة وأجل إيداعها؛ حيث إن نسبة نمو الودائع يجب أن تكون متوازنة مع نسبة نمو التمويلات.

بالنسبة للحسابات الجارية:

إذا كانت الحسابات الجارية من حيث تكييفها الشرعي رغم اختلاف الآراء¹⁴ لا تطرح إشكالات تقنية أو مالية جوهرية، غير أن هناك بعض التعديلات التي تؤثر على كيفية اشتغالها مقارنة مع الحسابات الجارية في البنوك التقليدية، نسردها فيما يلي:

• انتفاع بعض أصحاب الحسابات الجارية من مزايا وخدمات بسبب أرصدهم:

في إطار العلاقة مع الزبناء خاصة الشركات وكبار المودعين، قد تقدم البنوك التقليدية على الحط من أسعار بعض الخدمات أو حتى تقديمها مجاناً لضمان وفائهم، ولتوطيد أكبر قدر من الأموال والعمليات. وقد يستغل بعض الزبناء التنافس الحاصل بين البنوك للحصول على مزايا مقابل فتح الحساب الجاري والقيام بالعمليات اليومية. هذه الممارسة وإن انتشرت في بعض البنوك التقليدية كانت أم إسلامية، فقد تم منعها في المعايير الشرعية لهيئة "أيوبي" التي اعتبرتها منفعة مقابل القرض.

فقد نصت المعايير الشرعية¹⁵ على أنه "لا يجوز للمؤسسة أن تقدم لأصحاب الحسابات الجارية بسبب تلك الحسابات وحدها هدايا عينية أو ميزات مالية أو خدمات أو منافع لا تتعلق بالإيداع والسحب. ومن ذلك الإعفاء من الرسوم أو بعضها، مثل الإعفاء من رسوم بطاقات الائتمان، وصناديق الأمانات، ورسوم الحوالات، ورسوم خطابات الضمان والاعتمادات. وليس في حكمها الجوائز والمزايا العامة التي لا تحتص بأصحاب الحسابات الجارية".

¹⁴ هناك من يكيف الحسابات الجارية على أساس القرض وآخرون على أساس الوديعة. لتفاصيل أكثر: انظر بحث الدكتور عبد الله بن محمد العمراني، أحكام القرض وتطبيقاته في المؤسسات المالية الإسلامية.

¹⁵ انظر المعيار الشرعي رقم 19 الخاص بالقرض.



هذا الحكم يُغير من قواعد اشتغال الحسابات الجارية في البنوك الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية؛ حيث إن البنك لا يحصل على الودائع مقابل مزايا أو منافع درءا للوقوع في الربا. ويضع هذا الرأي بعض التحديات التسويقية؛ حيث إنها تقلل من تنافسية عروض البنوك الإسلامية، مما قد يؤدي إلى نفور بعض الشركات والمقاولات من التعامل معها. لذا، فإن البنوك الإسلامية مطالبة بإنشاء ميزة تنافسية قد تنقذ المتعاملين باللجوء إليها. قد تتلخص هذه الميزة التنافسية في خدمات مجانية لجميع المتعاملين، أو في جودة الخدمات، أو في أمور أخرى.

● الجاري المدين في البنوك الإسلامية:

جرت العادة في المصارف التقليدية بأن تقوم بتغطية قيمة بعض الشيكات أو الأوراق التجارية إذا كان رصيد الزبون غير كاف لسدادها مقابل فوائد تستخلصها. ولقد أصبحت هذه الممارسة واقعا يوميا لنسبة كبيرة من المقاولات التي قد تعاني لفترات قصيرة من مشاكل في توفير السيولة اللازمة.

في البنوك الإسلامية، هذه الممارسات وإن وجدت، فهي لا تُدرّ دخلا، وفي أغلب الحالات تكون محدودة ولها سقف معين. من الناحية الشرعية¹⁶، إذا كان البنك يشترط أن يفتح المقترض حسابا عنده فإن هذا لا يجوز؛ لأنه من باب الإقراض بشرط الإقراض، فيدخل في مسألة (أسلفني وأسلفك)¹⁷. وأما إذا كان المصرف لا يشترط ذلك فإنه قد لا يكون من باب المسألة المذكورة.

في واقع الممارسة، مسألة تغطية البنك لقيمة بعض الشيكات أو الأوراق التجارية لا يخضع لاتفاق مسبق، فهو وإن جاز من الناحية الشرعية لكنه من الناحية المالية ليس للزبون أي ضمان على أن البنك سيمده بالأموال الكافية لسد أي عجز في السيولة. لذا، تقدم عدد من البنوك الإسلامية منتج التورق المصرفي المنظم¹⁸، وذلك في البلدان التي تسمح بذلك. غير أن التورق في حد ذاته أقل كفاءة من منتج الجاري المدين في البنوك التقليدية لسببين:

¹⁶ انظر بحث الدكتور عبد الله بن محمد العمراني، أحكام القرض وتطبيقاته في المؤسسات المالية الإسلامية.

¹⁷ أسلفني أسلفك صورتها عند المالكية هي أن يقول المقرض للمقترض (أقرضك كذا بشرط أن تقرضني بعد ذلك غيره)

¹⁸ انظر د. سامي السويلم، قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الفصل الرابع: التورق والتورق المنظم - دراسة تأصيلية - الرابط :

<http://www.suwailem.net/Images/Book/3da8e907-df2c-b4c0-51d3-1a9910efe45c.pdf>

- أولهما أن البنوك التقليدية لا تستخلص فوائد إلا في حالة استعمال الجاري المدين، في حين أنه في التورق يستلزم دفع هامش ربح سواء استعمل الزبون المبلغ أم لا؛ مما يجعله أقل مرونة.
 - ثانيهما أن عملية التورق تستلزم خطوات للتنفيذ على عكس الجاري المدين.
- ولذلك، فإن غياب أدوات لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية قد يؤثر سلباً على إمكانية جذب المقاولات والشركات.

● تقديم مزايا في إطار تمويلات مقابل توطين الأجرة في حساب جاري

في إطار تمويل الأفراد، قد يشترط البنك الإسلامي توطين الأجرة من باب الضمان، وهذا معمول به لا حرج فيه. وقد توجهت بعض البنوك إلى ترك الحرية للزبون في أن يفتح حساباً جارياً عند أي بنك آخر على أساس أن اقتطاعات الأقساط ستتم على هذا الحساب. من الناحية المالية، هذا الأمر سيشجع زبناء البنوك التقليدية على أن يتمولوا من البنوك الإسلامية مع الإبقاء على حساباتهم عند البنوك التقليدية. في أغلب الأحيان، نجد هذه الصورة في الدول التي انطلقت فيها البنوك الإسلامية حديثاً، حيث يريد من سبق له أن اقترض من البنوك التقليدية تمويلات من البنوك الإسلامية؛ فإذا فرضت هذه الأخيرة عليهم نقل حساباتهم وتوطين أجرهم، قد لا يستطيعون فعل ذلك مما يضيع فرصاً على البنك.

هذه الصورة -أي منح تمويلات دون اشتراط فتح حسابات أو توطين المداخل- قد تحدث خللاً واضحاً في ميزانية البنك (الأصول والخصوم). فنجد التمويلات تنمو بوتيرة أسرع من الودائع. لذا، قد تتوجه بعض البنوك الإسلامية إلى خفض نسب هامش الربح بالنسبة للزبناء الذين يقومون بفتح حسابات تشجيعاً لهم على ذلك وهذا ما يوقع البنك في صورة اجتماع بيع وسلف التي قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها.

ولذلك، فالبنوك الإسلامية الحديثة المنشأ قد تجد نفسها بين مسألتين:

- إما أن تشترط فتح الحساب كضمان للتمويل وبذلك قد تقل فرص التمويل عندها وتقتصر فقط على الزبناء الذين ليس لهم تمويلات سابقة عند البنوك التقليدية.
- وإما أن تسمح باقتطاع الأقساط مباشرة من البنوك الأخرى لتعزيز فرص التمويل مع التشجيع في نفس الآن على فتح الحسابات الجارية للتخفيض من تكلفة التمويلات، وهذا قد يوقعها في المحذور.



بالنسبة للحسابات الاستثمارية:

• إشكالية توقيت المضاربة:

من أهم مميزات الحسابات لأجل في البنوك التقليدية هي تعدد آجال الاستثمار مع إمكانية سحب مبلغ من المال إما على أساس تسبيق أو على أساس فسخ جزئي للعقد. تحديد الآجال وتعدددها يَمَكِّن من جذب عدد أكبر من الزبناء الذين قد تختلف أهدافهم فمنهم من سيحبذ الحسابات الاستثمارية لآجال قصيرة مع توزيع الأرباح عند أجل الاستحقاق، وآخرون سوف يجذبون الآجال المتوسطة أو الطويلة مع توزيع دوري للأرباح.

فإذا كان توقيت المضاربة إلى أجل محدد غير جائز عند المالكية لأنه بذلك يكون منافيا لمقصود المضاربة؛ وهو الاستدامة لتحقيق الربح. فإن عدم توقيت المضاربة سيكون له أثر سلبي على الحسابات الاستثمارية؛ لأن الزبناء الذين لهم مبالغ مالية لمدد قصيرة لن يقوموا باستثمارها في البنوك الإسلامية لغياب آجال محددة لاسترجاعها.

وعليه، فإن المضاربة في البنوك الإسلامية ستكون مستمرة ومستدامة، وهي متعلقة بالمحافظة الاستثمارية ككل، والتي لا أجل لها. في حين أن طبيعة العمل البنكي تختم أن تكون هذه الحسابات الاستثمارية أكثر مرونة من حيث الآجال.

• موازنة الأرباح:

إن الودائع الاستثمارية التي قد تشكل نسبة تتراوح ما بين 20% و 40%، ربما أقل أو أكثر بحسب البنوك، لا تستقر إلا باستقرار عوائدها. فإذا قامت مثلا البنوك التقليدية بتوزيع فوائد بنسبة 2% وقامت البنوك الإسلامية بتوزيع عائد قدره 4% فستكون هناك موجة انتقالية من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية ولكن هناك تحد كبير قد تواجهه هذه البنوك هو إمكانية استثمارها لجميع الودائع التي تمت تعبئتها للحفاظ على نفس مستوى العائد. فمثلا إن قامت بتعبئة 100 مليون درهم في شهر ولم تتمكن من توزيع أكثر من 30 مليون درهم على شكل تمويلات فإن عائد الحسابات الاستثمارية سيتأثر سلبا فتصير هناك موجة انتقالية ثانية من البنوك الإسلامية إلى البنوك التقليدية.

هذه الموجات الانتقالية تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المالي ككل وربما الاقتصادي في بعض الحالات القصوى. إذن فالاحتياطات تساهم من الناحية الماكرو اقتصادية في أن يكون عائد البنوك الإسلامية متقاربا مع عائد البنوك التقليدية حتى يستقر النظام.

من الناحية المصرفية البحتة، فإن الزبون يبحث عن ربح حلال وليس عن خسارة حلال. لذا، تكوين الاحتياطات قد يساعد من خفض احتمال وجود خسارة ومن ثمة يساهم في استقرار الودائع.

استقرار الودائع الاستثمارية يتجلى في استقرار عوائدها مقارنة بعوائد الحسابات لأجل التي توزعها البنوك التقليدية.

2.2 التحديات المالية والتقنية بالنسبة لمنتجات التمويل وإدارة السيولة:

بالنسبة لمنتجات التمويل:

قد نجحت البنوك الإسلامية في تلبية معظم الحاجيات التمويلية للأفراد والمؤسسات بما فيها تمويل السيولة عن طريق التورق المصرفي المنظم. غير أن مجمع الفقه الإسلامي في قراره رقم 179 (5.19)¹⁹ قد نص على عدم جوازه وأوصى البنوك الإسلامية بإنشاء صناديق للقرض الحسن لتجنب المحتاجين اللجوء للتورق. وفي نفس السياق، فقد نص المجلس العلمي الأعلى للمملكة المغربية الذي يتخذ من المذهب المالكي مرجعية فقهية له على تحريم التورق المصرفي المنظم.

من الناحية المالية، يلعب التورق دورا مهما لتمويل رأس المال العامل للشركات ومدها بالسيولة اللازمة في حالات العجز المؤقت. فتقنيا، لا يمكن أداء أجور العاملين وسداد ديون الموردين عن طريق صيغ المراجعة أو الإجارة. ومنه، فتمويل السيولة صار أمرا مهما لجذب الشركات. ولعل خير مثال على ذلك هو أن حجم عمليات التورق في بعض البنوك الإسلامية التي تستهدف الشركات قد بلغت 70 في المائة من حجم تمويلاتها.

الهدف من هذا العرض ليس الدفاع عن التورق كصيغة تمويلية بقدر ما هو إبراز لضرورة إيجاد صيغ لتمويل السيولة في الشركات والمقاولات تكون متوافقة مع المذهب المالكي وتثبت كفاءتها الاقتصادية.

¹⁹ انظر: <http://www.iifa-aifi.org/2302.html>



بالنسبة لإدارة السيولة:

كما تحتاج الشركات والأفراد إلى أدوات وصيغ لتمويل السيولة، فإن البنوك الإسلامية تحتاج إلى سوق نقدي أو على الأقل إلى آليات لتوفير السيولة الكافية لها. في هذا الإطار، يعتبر التورق المنتج الأكثر استعمالاً؛ إذ تقبله البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على حد سواء، وهو يضمن لها مدخولاً ثابتاً.

ومن جهة أخرى، غياب سوق نقدي إسلامي يؤدي إلى خفض حجم التمويلات عند البنوك الإسلامية التي تضطر إلى إنشاء احتياطي للسيولة لا يتم استعماله في التمويلات. فإذا غابت أدوات لاستثمار هذا الاحتياطي تتأثر سلباً مردودية البنك الذي يجد نفسه بين خيارين إما أن يرفع تكلفة تمويلاته وإما يقبل بمردودية أقل.

لذا، فتمويل سيولة البنوك الإسلامية ليس أمراً هيناً، بل هو من الأمور التي قد تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويلات الإسلامية بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية. وإن تحريم صيغة التورق يضع البنوك الإسلامية في وضعية تحتم عليها إيجاد بدائل مرضية من الناحيتين الشرعية والاقتصادية.

بالنسبة للبدائل:

للتورق بدائل لها فعاليتها الاقتصادية ومصادقتها الشرعية، لكنها قد لا تلائم تماماً طبيعة العمل البنكي وبيئته، خاصة إذا لم تكن هناك منظومة متكاملة تخدم أهداف المالية والاقتصاد الإسلامي. من هذه البدائل نجد²⁰:

- تحصيل السيولة بصيغة السلم: وقد اشتغل معهد تطوير المنتجات المالية الإسلامية في البنك الإسلامي للتنمية بشراكة مع مجموعة المعالي للاستشارات²¹ على تطوير منتج تمويل السيولة على أساس صيغة السلم. وقد تم عرض هذه الصيغة على عدد من البنوك الإسلامية في عدد من الدول التي لم تحبذ فكرة المنتج لما فيه من متطلبات تقنية ومخاطر قد تختلف تماماً عن طريقة الاشتغال المعتادة.

●

²⁰ انظر دراسات للمعايير الشرعية الصادر عن الأيوبي المجلد الرابع/ بحث د. عبد الستار أبو غد، إدارة السيولة، ص. 3033 إلى ص. 3059.

²¹ انظر دراسة "تمويل السلم بدقائق الاتصال" الصادر عن البنك الإسلامي بشراكة مع مجموعة المعالي للاستشارات وكركسي سابق وكركسي محمد بن راشد.



- تحصيل السيولة للصانع بصيغة الاستصناع بضمن حال: غير أن هذه الصيغة غير ممكن تطبيقها في السوق النقدي الإسلامي.
- تحصيل السيولة ببيع أصول ثم استئجارها ممن اشتراها: هذه الصيغة غير ممكن تطبيقها في السوق النقدي الإسلامي وقد تم منعها من طرف المجلس العلمي الأعلى في المملكة المغربية. ومن الصور البديلة الممكن تطبيقها في السوق النقدي الإسلامي²²:
- الوكالة بالاستثمار
- المضاربة

²² انظر <http://iifm.net/published-standards> المعيار رقم 5



خاتمة:

إن مؤسسة المعاملات المالية الإسلامية واعتمادها على نموذج الأعمال الخاص بالبنوك التقليدية كمنطلق هو في حد ذاته تحد. ولعل المذهب المالكي بغناه وبشراء أصوله وبنظريته المقاصدية ساهم بقوة في تدليل الصعاب وجعل النظرية المالية الإسلامية واقعا يجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

إن الاستقرار المالي مطلب مشترك للمؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية على حد سواء، وقد ناقشنا في هذا البحث بعض التغييرات في طريقة اشتغال المنتجات الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية مما قد يخلق تحديات مالية وتقنية خاصة من جانب تنافسية هذه المنتجات.

إذا كانت المطابقة الشرعية أمرا مقصودا ومطلبا لا نقاش فيه، فإن التغلب على التحديات المالية والتقنية الناجمة عن الأحكام والمعايير الشرعية يمر عبر تطوير نماذج أعمال بديلة تحقق مقاصد الشريعة وتراعي واقع وبيئة المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى خلق ميزة تنافسية تتجلى في استثمار المبادئ الشرعية لتطوير كفاءة المنتجات عوض اعتبارها شكليات تعيق العمل المصرفي.

قائمة المصادر والمراجع:

سامي بن إبراهيم السويلم، "محاكاة المصرفية التقليدية"، أبحاث ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي، بنك الأهلي، الندوة الأولى المنعقدة يومي الأحد والاثنين بتاريخ 16 و17 نونبر 2008، جدة. والمقصود هنا بالمحاكاة هو تقليد المنتجات المصرفية الإسلامية للمنتجات التقليدية من حيث المضمون، وتصير الضوابط قيود شكلية لا حقيقة تحتها ودون أية قيمة مضافة.

أحمد الطاهري الجوطي، دور البنوك الإسلامية في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة عبد المالك السعدي بطنجة، نوقشت سنة 2014.

حامد حسن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية: دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، ط.1، 2011.

دراسة "تحويل السلم بدقائق الاتصال" الصادر عن البنك الإسلامي بشراكة مع مجموعة المعالي للاستشارات وكبرسي سابق وكبرسي محمد بن راشد.

سامي السويلم، قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الفصل الرابع: التورق والتورق المنظم — دراسة تأصيلية — الرابط :

<http://www.suwailem.net/Images/Book/3da8e907-df2c-b4c0-51d3-1a9910efe45c.pdf>

عبد الستار أبو غد، دراسات للمعايير الشرعية الصادر عن الأيوبي، مج.4، إدارة السيولة

عبد الله بن محمد العمراني، أحكام القرض وتطبيقاته في المؤسسات المالية الإسلامية.

محمد أمين، دور الفقه المالكي في نجاح العمل المصرفي، ص. 7

المعيار الشرعي رقم 19 الخاص بالقرض.

sukuk report (IIFM) 2017

http://www.iifm.net/system/files/private/en/IIFM%20Sukuk%20Report%20%286th%20Edition%29_2.pdf

<http://www.iifa-aifi.org/2302.html>

المعيار رقم 5 <http://iifm.net/published-standards>